الفصل السابع

الأقباط والثورة

حدث كنيسة القديسين حديث الداخل والخارج

بعض الدراسات ترى أن المعدل السنوى لحوادث العنف فى مصر حتى يناير ٢٠١٠ يبلغ ٥٣ حادثًا ذا صبغة طائفية سنويًّا، أى بمعدل حادث كل أسبوع، توزعت بين ١٧ محافظة من أصل ٢٩ محافظة مصرية، وتراوحت بين حادث واحد مثل محافظة الشرقية وبين ٢١ حادثًا فى محافظة المنيا.

وحدث كنيسة القديسين يعد الأبرز فى مسار الإشكال الطائفى فى مصر، ولعله أيضًا أكثر تلك الأحداث كشفًا عن عمق الشجى القبطى، ومدى ما يعتريه من توتر. كشفت بعض وثائق تحتاج إلى تدقيق وتوثيق أن مدبره وزارة الداخلية المصرية داخل سيناريو انتدب إليه جهاز الشرطة وهو مخطط التوريث، وتحويل جهاز الشرطة إلى جهاز قمعى يحمى ذلك الخيار.

والحدث بعيدًا عن أيادى التنفيذ سواء الاتهامات الأولى التى ألحقت بالقاعدة بسبب بعض ما تسرب من دعايات التنظيم بأنه لن يصمت عما يراه اضطهادًا للمسلمات الجدد، أو أن وراءه جهازًا من الداخلية كما رشحت بعض الأخبار عقب الثورة، إلا أنه حدث استثنائى كفيل بإحراق وطن بأكمله، تفجير يختلف فى عدد ضحاياه وعُدة تقنياته عن كل الأحداث الدامية التى مرت بمصر، أوْدى بحياة ما يزيد على العشرين شخصًا.

وهو الحدث الذى ارتفعت خلاله نبرة النقد المسيحى لأعلى نبراتها فى اتهام مستبطن على التقصير القاتل والتواطؤ مع القوى المتشددة التى قامت بتهديد الكنيسة ومقصود بذلك تنظيم القاعدة، وما تم تداوله من تهديدات ضد الأقباط.

وهو حدث كان له من رد الفعل الكاشف والفاضح لحالة التربص من بعض القوى الغربية للوضع القلق داخل الجماعة الوطنية، وصفت صحيفة «نيويورك تايمز» الحدث فى حينه بأنه الهجوم الأسوأ على «الأقلية المسيحية فى مصر». وتحدثت «الواشنطن پوست» عن شكوك حول دور للقاعدة فى العملية، وأن ذلك إن حدث فهو يعتبر تطورًا خطيرًا بالنسبة إلى مصر.

وقد رصد الدكتور عزمى بشارة ردود الأفعال الغربية فى دراسة مميزة له بعنوان «هل يصحّ الحديث عن ملف قبطى فى مصر؟» ففى ـ «لوس أنجلس تايمز قال ساركوزى، فى كلمة له بمناسبة العام الجديد خلال حفل أُقيم فى قصر الإليزيه يوم الجمعة ٧/ ١/ ٢٠١١، إن بلاده قلقة ممّا أسماه «العنف الأعمى» وقال: «لا يمكن أن نقبل ومن ثم أن نسهِّل ما يزداد شبهًا أكثر فأكثر بمخطّط تطهير إجرامى فى الشرق الأوسط. وأكرّر مخطط تصفية دينية فى العراق كما هو الحال فى مصر. مسيحيو الشرق الأوسط هم فى أوطانهم. إنهم هناك فى بلدانهم وأغلبهم منذ ألفى عام. لا يمكننا القبول بأن يختفى هذا التنوّع البشرى والثقافى والدينى من هذه المنطقة من العالم.

كما ذكرت «كريستيان مونيتور» فى افتتاحيتها ليوم ٤/ ١/ ٢٠١١ أنّ الأخطار التى يتعرض لها المسيحيون فى الشرق الأوسط هى فى ازدياد، بينما تربط «واشنطن تايمز» بين كافة أعمال العنف التى تعرّض لها مسيحيون فى مجتمعات إسلامية أو مختلطة فى آسيا وأفريقيا، وتنتقد الإدارة الأمريكية على عدم شجاعتها فى مواجهة الخطر الإسلامى الذى يهدّد المسيحيين كما تبيّن من حوادث نيجيريا والعراق وپاكستان ومصر.

وكان بابا الڤاتيكان بينديكت السادس عشر قد طالب قادة العالم بحماية الأقليات المسيحية فى الشرق. فقد دعا زعيم الكنيسة الكاثوليكية، فى لقائه السنوى التقليدى مع سفراء وممثلى دول العالم المعتمدين لدى الڤاتيكان بمناسبة العام الجديد، حكومات الشرق الأوسط وقياداته الإسلامية إلى «العمل من أجل أن يحيا مواطنوهم المسيحيون فى أمان». وأعلن البابا، فى حديثه الذى أثار غضب جهات متعددة من العالم العربى والإسلامى باعتباره تعديًا على الشأن الخاص بتلك الدول، أن تتابع الهجمات يمثل دلالة واضحة على الحاجة الملحة لاتّخاذ تدابير فعالة.

الأممية الإسلامية والمسيحية

العلاقة بين الشأن الوطنى والأممى وحدود التدخل فى تنافرات مكونات الجماعة الوطنية

مهمة وتشغل بال العديد من الباحثين، فمنذ سنوات خرج كتاب «الحماية والعقاب» إبان إحدى المؤتمرات الدولية التى تناقش أحوال الأقليات فى مصر.

صاغ مؤلفه الباحث المصرى سمير مرقس موقف الجماعة الوطنية إزاء هذه القضية وقدم له المستشار طارق البشرى، الذى صرح ذات يوم لجريدة الشروق المصرية بأن قضايا مكونات الأمة هى شأن داخلى يجب ألا تخرج خارج الحدود.

كانت المقاومة الوطنية فى ذلك الوقت، والتى قادها المستشار البشرى والدكتور وليم قلادة وآخرون، مهمومة بدفع غائلة تدويل الشأن الداخلى، وخلخلة محاولات صنع أجندة دولية من أجل الأقليات.

كان وراء هذه الأجندة صناع مهرة وقوى دولية؛ بعضها قبطى مهجرى وبعضها حقوقى عولمى، ويحيط بذلك جبروت الكونجرس ولجنة الحماية.

القاعدة والمؤسسات الحقوقية

عندما خرج تنظيم القاعدة وهو يتحدث عن الكنيسة المصرية والأقباط نجد الجماعة الوطنية تواجه نفس التدويل العولمى الذى لا تطرحه مؤسسات وقوى دولية منمقة، بل تطرحه تيارات الغضب الإسلامى.

تنظيم القاعدة فى معرض حديثه عن احتجاز الكنيسة لمسيحيات أسلمن يطرح أجندته العولمية محملة بنذر الحماية والعقاب: حماية الهوية وعقاب الأقلية.

كانت القوى الدولية والمهجرية عندما تتحدث عن الأقليات ترى أنه لم يعد هناك شأن خاص أو حدود أمام تلك التحركات الحقوقية. أيضًا طرح تنظيم القاعدة خلال هذا الحادث وقبله منطقه الأممى الإسلامى فليس لوطن أن ينفرد بنفسه أيضًا، فكل وطن جزء من روح الأخوة الدينية المقدمة على رابطة الوطن، وكل إشكالاته وهمومه هى هموم المكافحين لأجله على امتداد المعمورة.

والجماعة الوطنية المستقلة بالنسبة للقاعدة ليست جماعة الله، والوطن القطرى ليس وطنها المنشود.هنا تكثر الأسئلة: ما هو الشأن الداخلى؟ وما هو المشترك بين الداخل والخارج؛ لا سيما على المستوى الدينى؟ وما هى حدود التداخل بين ما يلزم بالمواطنة وما يلزم بالعقيدة؟ هذه

الأسئلة مهمة فى ظل الرابطة الدينية التى تنشئ مثل هذه العلاقات وهذا الجدل، بين الداخل والخارج على المستوى المسيحى والإسلامى.

فى الثقافة الإسلامية كانت الأمة موصولة غير منقطعة. تراجعت الأمة وبقيت الفكرة والمبدأ. تحولت الأمة إلى جماعات وطنية لكل منها استقلاله.

والآن الجماعة الوطنية ذات الأغلبية المسلمة فى إطار الدولة القومية، هى الموكول بها أن تستأنف بعض وظائف الأمة، وأن تنشئ علاقات التواصل الدينى، وأن تضبط حدود هذا التواصل؛ حيث ينشأ التواصل حول قضايا المشترك الدينى والثقافى، والتساند الجهادى والنضالى والدعوى؛ بوصفها جماعة الدعوة الحاضنة لرسالة الله، جماعة المؤمنين الخيرة التى يجمع بينها قواعد مشتركة من العمران البشرى والثقافى.

أيضًا هذه الجماعات الوطنية القطرية ودولها هى نتاج حركة الفتوحات العربية الإسلامية التاريخية؛ حيث تظل تلك الحقبة الصالحة تعبئ الضمير والوجدان بوحدة الثقافة والتاريخ رغم التجزئة؛ حيث لا يعتبر المسلم كامل الإيمان إذا لم يراع هذا الانتماء ضمن شواغل انتماءاته.

أممية الجماعة المسيحية

وبالنسبة للجماعة المسيحية التى هى جزء من الجماعة الوطنية، ولها حضورها وتقاطعها الثقافى والوطنى معها، أيضًا لها تقاطعاتها مع جماعات أخرى عابرة للحدود، هذا التقاطع يتم تركيبه وفق رؤية دينية مع بعض أقباط المهجر ممن يرون فى الجماعة المسيحية أقلية دينية مضطهدة من جانب الجماعة الأغلبية.

وهذا القطاع من هذا الاتجاه يوظف فى ذلك البعد الحقوقى بمؤسساته وتقاريره من أجل أجندة معظمها دينى منفصل عن قضايا الجماعة الوطنية الأشمل، وقطاع كبير من تلك الجماعات موصولة بالنبع الدينى واللاهوتى داخل الكيان الأم عبر الرعاية الدينية والتواصل الكنسى والرعوى.

وهم مهاجرون يحملون كنيستهم داخلهم، لاينسونها ولا تنساهم، ترافقهم إلى كل بلد يهاجرون إليه، حيث تزدهر الأبرشيات ورحلات رجال الدين الذين يؤكدون حقيقة هذا التواصل وتدعيمه. وداخل ذات الشبكة الدينية يتم استخلاص شبكة من العلاقات المدنية

والحقوقية، عبر تأسيس لجان ومؤسسات ومؤتمرات وفواعل مدنية فى القلب منها العلاقة الدينية، بل ودعوة بعض الجهات الدينية مثل الڤاتيكان وغيرها لمد مظلة الحماية من منطلق الإخاء الدينى.

بالطبع؛ ليس كل قبطى مهاجر يخضع ويسلم لهذا المنطق. فهم قطاعات متعددة. أيضًا لا يغيب عنا أمر مفارق هنا وجوهرى وهو أن المهاجر المصرى يعنيه كثيرًا الشأن الداخلى، لكن عندما يكون الشأن الداخلى هو أمر المؤسسة الدينية أو الطائفة فقط يختلف الأمر. إذا كان داخل الثقافة الإسلامية من يفرق بين المواطنة كتأسيس سياسى للدولة الحديثة وبين العقيدة التى تؤسس لنموذج عالمى من العلاقات.

ثمة تأسيس لاهوتى لتيار يحرر المسيحيين من الأشواق الأرضية القومية، التى يجب ألا يعكر صفوها ارتباط بمنطقة سياسية جغرافية تُسمى الوطن (الدولة) عن العالم، ويرفض القومية والمواطنة، ويعتبرهما شرًا لا بد من مواجهته؛ لأن المواطنة الحقيقية كما يصفها الكتاب المقدس هى فى السماء بحسب ما يشرح القس أندريا زكى فى معرض حديثه عن هذا التيار.

فمنذ مجىء السيد المسيح إلى الأرض وشعب الله لا ينتمى ـ فى رأى هذا الاتجاه ـ إلى جماعة إثنية محددة أو وطن معين، لكن العالم ككل هو شركة المؤمنين وهو يشمل أشخاصًا من جنسيات متعددة وخلفيات إثنية متنوعة.

ويضيف القس أندريا: «وهنا نجد نوعًا من التوافق الواضح بين هذا التيار المسيحى وبين ما يطرحه الإسلام السياسى. فكلا الاتجاهين يركز على عالمية الرسالة، ويتجاوز الحدود الجغرافية والعرقية والإثنية إلى جماعة المؤمنين.

هذه الجماعة يربطها رباط العقيدة، ولا تعرف أى نوع من التمييز. على الجانب الآخر يتجه التيار المسيحى الرافض للمواطنة إلى اعتبار الوطن الأرضى وطن مؤقت وأن الهدف الأساسى من الوجود هو الانتماء للوطن السماوى».

ويبقى السؤال كيف يمكن أن نميز بين المواطنة قوام الدولة القطرية، وبين العقيدة والتى تسعى إلى بناء العلاقة المباشرة مع الله والإنسان. إذا عرفنا أن الأصل فى طبيعة الدولة القومية أنها مفككة للعلاقات العابرة المستندة للعلاقة مع الله؟ أيضًا؛ متى يحق لجماعات خارج الحدود أن تبدى رأيها بحق الصلة الدينية بما ينتهك حق الروابط الداخلية؟ السؤال موجه للمفكرين الدينيين الذين انشغلوا فى ضبط نسب تلك العلاقات.

لكن الموقف الغربى السياسى المتشنج من حماية المسيحيين لا يمكن فصله، عن الميراث الاستعمارى التاريخى الذى حاول الاستفادة القصوى من تلك الصراعات ليعيد إنتاج وجوده وتدخلاته فى المنطقة حقبة بعد أخرى، وهو ما وجدناه متجليًّا فى الإعلام الذى انبرى فى تصويره وصرفه بحسبانه حدثًا تصفويًّا، على غرار ما مورس فى بعض التاريخ الأوروبى، تجاه بعض الأعراق والديانات. ومن هنا يتم تصنيع ودفع مفهوم الأقليات وهو مفهوم مفخخ، يصطنع صورة متناقضة مع نفسها ومع محيطها.

فكيف يمكن أن نقبل فكرة الأقليات لنرى صورة فيها القبطى والبهائى والشيعى والقرآنيين والنوبيين.. إلخ كلهم فى صورة واحدة نصعد بها إلى أعلى قليلًا مع الأمازيغى فى المغرب، والشيعة فى الخليج.. واليزيدى فى العراق والكردى فى عدد من الأقطار، وهكذا. ثم تصدر تلك التنويعات مع بعضها ليصنع منها صورة مضللة.. ومع أنهم متفاوتون داخلهم، متناقضون فى أشواقهم.

والكثير من تلك الدوائر تناست أنه ليس الأهم الحفاظ على حق تلك الأقليات فى الحضور بل الأهم دعم حقها فى التفاعل والتعايش مع باقى تكويناتها الوطنية، وهذا لن يتأتى إلا إذا بدأت تلك التكوينات تنضوى مع بعضها البعض تحت مشاريع ضامة جامعة، تكون من طبيعتها أن ترى فى تلك الخصوصيات والتنويعات خصوبة ومناعة وحضورًا، وفى نفس الوقت أن يكون فى قدرة المشروع توفير الاستقلال الذاتى والإدارة الخاصة والتوزيع العادل فى الموارد لتلك الأقليات، لا سيما أن ذلك الخيار جرب إبان تصاعد المد القومى.

لكن لأن الباعث الرئيس لعدد من المؤسسات لم يكن التأكيد على تماسك الجماعة الوطنية وتحصينها من التفتت، بل كيف تنفرد وتتميز تلك الأقليات؟ كيف تكون فى حالة شقاق ونزاع مع أخواتها فى اللُحمة، كيف ننفذ من خلالها لتكون حاملة للأفكار الغريبة عن محيطها، لتغترب أكثر، ثم تصبح هى ذاتها فكرة تفكيكية للحاضنة العربية والإسلامية، وكلما زاد حجم التدخل، والاستقواء استفحلت الأزمة أكبر، وزادت حدة المواجهة بين تلك التنويعات والتيارات العربية والإسلامية.

وبالتالى الأزمة فى عمقها هى حالة تصارعية بين خطابين أحدهما يتم الدفع به لتفكيك

وحدة الأمة وهو خطاب الأقليات. والثانى يحاول أن يؤسس لوحدة الأمة، وهو خطاب الجماعة الوطنية.

ومن ناحية أخرى يعكس الإصرار التسويقى لما يصمم عليه البعض بـ «الأقليات فى الوطن العربى»، ومن قوى ترفض أصلًا مفهوم الوطن العربى، أقول يعكس ذلك حالة محيرة. فعبارة «الأقليات فى الوطن العربى» لن تكون ذات معنى إلا عندما تقوم دولة عربية واحدة على مجموع الوطن العربى كما يقول المفكر المغربى الراحل محمد عابد الجابرى، وبرأيه أن العبارة لا تعبر عن مضمون حقيقى وهى مضرة، ويتساءل هل نسمع مثلًا بشىء اسمه الأقليات فى الوطن الأوروبى مع أن أوروبا بالفعل موحدة!!!

الأقباط والثورة

لدينا موقفان يجب أن يتضمنا أى نقاش حول مشاركة الأقباط من الثورة. **أولا** موقف الكنيسة. **وثانيًا** موقف الجماعة القبطية. الأول له علاقة بالحالة التاريخية للكنيسة المصرية فهى بحسب ثقلها وتعقيدات كثيرة لا يبرحها حذرها لا سيما فى تلك المواقف، فالكنيسة فى أزمنة الاضطهاد عادة ما كانت تستجيب بالصلاة، ولا تعرف الثورة، ومن وصاياها الخضوع للسلطة التى اختارها الشعب وأتى بها إلى سُدة الحكم. وهى لاهوتيًّا تمتثل للحاكم وتصلى من أجله، ما دامت لا تتعارض سلطاته مع الأحكام الإلهية. هذه الأسباب فى ظنى يجب أن تكون مرعية عند تحليل تأخر الكنيسة فى الاستجابة للثورة.

لكن إذا وضعنا الأمر فى سياقه وفى ضوء ما كان مبرمًا بين الكنيسة والدولة واقتسام المواقف والتوظيف المتبادل الذى جرت وقائعه خلال السنوات الماضية، نكتشف أن الأمر لا يخضع كله للسلوك الأرثوذكسى الوديع بالطبع، ولكن ثمة دورًا سياسيًّا مارسته الكنيسة حولها فى بعض الأحيان من كنيسة للوطن إلى مؤسسة تلعب دورًا من أجل النظام، ومن تعبير عن الإجماع العام كما هو مفترض فى شخص البطريرك إلى التعبير عن موقف سياسى حزبى مؤيد للرئيس وابنه فى أحايين كثيرة.

ومن المعروف أن قيادات كنسية بارزة طلبت من الأقباط مقاطعة التظاهرات التى انطلقت يوم ٢٥ يناير، وحظر على كهنة الكنيسة المشاركة فيها، وقامت بعض الكنائس بالصلاة وفتح الكنيسة يوم ٢٥ يناير من أجل القداس، وتظاهر قساوسة فى مظاهرات نظَّمها الحزب الوطنى لتأييد مبارك، شاركهم فى ذلك بعض المدنيين الذين انتدبوا أنفسهم من أجل القضايا القبطية.

بل إن التيار الاحتجاجى الكنسى الذى كان يملأ الكنيسة صخبًا والشارع ضجيجًا انكمش خوفًا من التورط، بل وبعضهم دعا لقداسات حتى يلجموا الشباب عن النزول، وهو أمر شبيه بما فعلت بعض التيارات السلفية، فى سياق بعض الفتاوى، وهناك تيارات سلفية مرتبطة بمفهوم ولى الأمر تدور معه، مثل هذه التيارات كانت ترى فى دعم الدولة والنظام واجبًا شرعيًّا، ونقصد هنا بالمؤسسة الكنسية، وبعض المتقاطعين معها فى التعاطى مع بشائر الثورة بالشكل المنتظر من مؤسسة وطنية كبرى، وقريبًا من ذلك نحت المؤسسة الدينية الأزهرية إلا أنها حاولت أن تلحق سريعًا بركب الثورة.

تجربة الثورة.. ميدان التحرير.. الفتنة الطائفية

لكن إذا تحركنا صوب ميدان التحرير وثورة ٢٥ واكتشفنا حضور الجماعة المسيحية الثائرة، سنجد أول ما يلفت النظر أن ما اصطلح عليه بالفتنة الطائفية وهو مصطلح يتم الدفع به للتعبير عن التوترات الاجتماعية والدينية التى تمس العلاقة داخل الجماعة الوطنية، سنجد أن المصطلح يخفى أكثر مما يعلن وأنه اختفى تحت سطوع شمس المشاركة وأنه مصطلح يتحدث عن افتعال أزمة بين طرفين بفعل الدسائس وفق نظرية مجتمعنا بخير.

وعلى مدى ٤٠ عامًا وهذا المصطلح يأخذ دوره فى مخيلة الساسة والإعلاميين وكافة المراقبين للحديث عن النزاع الدينى وخطابات الكره والحض على الازدراء.

وكان هناك شبه إجماع أن هذه التوترات والنزاعات بين الأقباط والمسلمين سببها الأساسى، هو رداءة جهاز الدولة، وسياق التأزم الذى سمح لخطابات دينية وطائفية أن تستحوذ على المجال العام.

وكان انتهاء هذا العصر يعنى انتهاء أزمات وقضايا وبداية أزمات وقضايا أخرى، ولا يعنى أن تنتهى أزمات الأقباط وترهات الخطاب الدينى، لكن ما أعنيه أنه تولد سياق جديد، وكل سياق له قضاياه ورموزه، والسياق الجديد يولد مؤسسات ومفاهيم جديدة.

هذه المفاهيم الجديدة تولدت داخل الجماعة الوطنية فى ميدان التحرير، الذى أكد وقطع أن الاحتقان الدينى جزء من احتقان عام، والمظالم القبطية نقطة فى سحابة المظالم العامة التى تحجب شمس العدالة.

رشحات من الاحتقان العام كانت تمر عبر ممرات الأقباط، فبدلًا من أن يعبر عنه سياسيًّا تم تشكله داخل المجالات الدينية والاجتماعية، فالنظام نقل الصراع من السياسة إلى الدين، وتم تقديم الأقباط ككبش فداء لتصريف هذا الاحتجاج ضد الدولة.

الآن التصريف للغضب يأخذ مداره الطبيعى من السياسى إلى الفئوى، من ثورة كبرى إلى ثويرات صغرى كلها تفتح الاحتقانات وتنظفها.. من الثورة على الرئيس إلى الثورة على المدير.. أخيرًا الغضب يصل لمستحقيه.

مع سقوط الدولة سقط طرف من معادلة الإمساك بالأقباط، بين المؤسسة الدينية والدولة، بتعبير ميلاد حنا «الأقباط فى جيب البابا، والبابا فى جيب الدولة»، البابا يحب الرئيس والشباب القبطى يساندون ابنه، وتقديم الرئيس بحسبانه حامى الأقباط والحزب الوطنى بديل الفزاعة الإخوانية، عايش الأقباط تلك الفزاعة فى الثورة، وبعضهم أخبرنى فى ميدان التحرير حتى لو جاء الإخوان للحكم وأساءوا فالميدان موجود.

سقوط الدولة الحامية، وخروج الأقباط من المؤسسة القابضة، وتلاشى الفزاعة كسر معادلة الإمساك المزمن، وهز توازن الخوف والاستبداد.

كان البعض يرفع شعارات أن «دماء الكثير من الأقباط سالت فى عهد مبارك، ارحل عن مصر، والمسيح سيمنحنا حياة أفضل، ارحل يا مبارك حتى نحصل على هذه الحياة»، كما نوهت بعض الدراسات.أعاد ميدان التحرير الاعتبار للمجال العام المنشود المتسع للجميع، لا فروق ولا تلوين ولا استبعاد، التعبير من أجل الوطن داخل الجماعة حيث تجتمع المكونات السياسية والدينية باصطفاف رائع متفائل.

حضرت الصلاة والقداس ولم يشعر أحد أنه حتى فى حضور صلب الدين وطقوسه يمكن أن يؤدى دورًا سلبيًّا بالعكس كانت الصلوات والقداسات من أجل الحرية.. الدين والصلاة كانا من أجل الوطن؛ فالبشر هم ذات البشر لكن فى مواقع أفضل، وتقريبًا من مائة عام عقد المؤتمر القبطى الأول فى عام ١٩١١ ولكن جاءت ثورة ١٩، حيث التحق بها نادى رمسيس الذى كان يمثل طليعة قبطية مهتمة بالثورة، وكان هذا الالتحاق هو الممهد للدور السياسى والاجتماعى القبطى فى حياة المصريين.

وبالتالى إذا كنا نبغى نموذجًا لمجال عام عفى وقادر فالنموذج تحقق فى ميدان التحرير

وأثبت أن موقع الهوية الجامعة يختلف عن موقع الهوية المنفصلة، فكل شيء داخل الشراكة يتم تفسيره بشكل مختلف.

ويمكن أن نضيف أنه من موقع الهوية العامة، يعيد الشخص تفسير الأمور بشكل مختلف، حيث كل الأمور تسير على نحو آخر، بعضهم يشير أنه لأول مرة يكتشف الأقباط، وأحد العلمانيين يؤكد أنه لم يتخيل أنه سيتظاهر فى حماية ملتح.

وكانت المظاهرات خير كاشف عن المواقف؛ فالأرضيات الطائفية بطبعها انكشفت ولم تلتحم، الأرضيات الطائفية تخاصم الدولة لكنها تتعايش معها، بعضها انتظر وبعضها حارب بالصلاة والقداس حتى يتحجز الشباب، وفى وسط الطريق وقف أحد المحامين يهدد إن لم يدع الأقباط لمقابلة السيد عمر سليمان سيقوم بمظاهرة.

أذهلتنى إجابة المستشار طارق البشرى الذى يرفض سؤال حضور الأقباط؛ لأنه يرى أنه فى حالة أى تظاهرة قومية من الطبيعى أن يكون فيها الأقباط وحضور الجماعة الوطنية بكافة طوائفها ينفى أى فرز..

ذات الكلام ينطبق على الإسلاميين الذى أعلنوا أنه لاشعار دينى ولا ممارسة أيديولوجية، الرضا بالدور المرسوم كأى شريحة، وكانوا هم النواة الصلبة لهذا الاعتصام مع غيرهم.

هل انتهى الحلم؟

فى أيام الميدان الأولى كان بعض الرفاق يرى أن صفحة بيضاء جديدة تكتب للوطن، صفحة لا يشوبها إثم ولا ضغينة، وأن المصريين تتطهروا من أمراضهم وأحقادهم، وانسلخوا من كل عوراتهم وكان نمط الحديث هل يمكن بعد كل ذلك التعايش أن يكون هناك مسلم ومسيحى وإسلامى وليبرالى..!!

وجاءت الإجابة سريعًا فى شهر مارس، حيث تواترت ثلاث معضلات طائفية: كنيسة صول التابعة لمركز أطفيح بمحافظة الجيزة فى ٩ مارس، واشتباكات المقطم فى ١١ مارس، وقطع أذن قبطى فى سياق ملتبس لا علاقة له بالديانات بمحافظة قنا فى ٢٤ مارس، والتى خرجت فى منتصف أبريل، اعتراضًا على تعيين محافظ مسيحى جديد للمحافظة، واستجابة السلطات.

ثم أحداث إمبابة فى كنيسة مارمينا، وظروف احتجاز فتاة أسلمت وراح ضحيتها عدد كبير من المواطنين وأصيب العشرات، ودارت حركة المظاهرات واندفع التيار الاحتجاجى بقوة أمام دار القضاء العالى وما سبيرو.

وكانت أحداث ماسبيرو التى شهدت مواجهات خطيرة بين الشرطة العسكرية وراح ضحيتها أكثر من ٢٣ قبطيًّا وعشرات الجرحى وهى المواجهة التى كان الجميع يتحاشها.

كما تصاعدت مواجهة إعلامية قبطية إسلامية واتهامات متبادلة بين الطرفين يالتخاذل ومحاولة الوقوف ضد الثورة، وتلاشى التقارب الذى قدمته الثورة بين قطاعات كبيرة بين شرائح الشعب ،وتعرضت كل إنجازات التحرير للضياع، وعدنا إلى المربع الأول مربع الاستقطاب من جديد أو صندوق مبارك.

وعادت للأقباط خشيتهم التاريخية من كل الحركات بل والشريعة الإسلامية، وتمنوا أن تبنى دولة وهوية قومية على أسس علمانية، وزادهم العلمانيون رهقًا ورعبًا، فى سياق تثبيت الأقباط كرصيد شعبى بعد انكشاف ضآلة ما تتمتع به تلك القوى من تأييد. واضح أن هناك جماعات وساسة يفضلون أن يظل الأقباط مذعورين خائفين على الدوام.

سياق الاستفتاء والانتخابات والدستور

الاستفتاء هو أول سياق دارت فيه تلك التحولات، لنكتشف أن البشر هم البشر فى سياق التصارع، وهم ذات البشر فى سياق التعاون، والإيمان كالطاقة النووية لها استخدامها فى مجال النهايات الحزينة، ولها توظيفها من أجل تخفيف الآلام.. والتحرير لحظة سياق إيجابى، والاستفتاء لحظة سياق سلبى...

فالاستفتاء كان محاولة إجرائية فى الأساس لإعادة بناء مؤسسات الدولة، خريطة طريق، من المفترض أنها توصل لذات الأهداف، وكان المتوقع أن تكون لحظة التحرير الميدانية هادية وشافية من ميراث الاستقطاب الذى ساد فى عصر مبارك، لكن من الواضح أن عمق التقسيم أكبر حتى ميدان التحرير.

استعجل الرفاق النزاع وتم تسييس خريطة الطريق، وبدت الصورة فى النهاية أننا أمام اتجاهين أحدهما سيؤدى بالإرادة الشعبية إلى دولة إسلامية. وآخر سيقود إلى دولة مدنية.

وانتهى المشهد إلى معركة حشد كبرى بين القوى الإسلامية والقوى المدنية، وتم توظيف متبادل لكل القوى الذاتية المشروع منها وغير المشروع، لجأت القوى الإسلامية للمنبر وبعضهم رفع النزاع إلى العقيدة وغزوة وفرقان بين الإيمان والكفر.

ولجأت القوى الليبرالية إلى سلاح الإقصاء والدفع بالرصيد الدينى للكنيسة التى خرج بعض أركانها وبعض قاعدتها الإكليريوسية فى الحشد والمشاركة بقوة، وتصادم اليقين باليقين. ثم دخلنا إلى انتخابات مجلس الشعب، وكان الاستقطاب على أشده، وبدا أن الكنيسة وجزءًا كبيرًا من الجماعة القبطية مؤيد للطرح العلمانى،وتم حشد مسيحى وصل إلى الذروة.

تسربت قوائم تتحدث عن توجيه المؤسسة للتصويت لصالح قائمة «الكتلة المصرية» ذات الإسناد والدعم من رجل الأعمال نجيب ساويرس، حزب الوفد كشف ذلك صراحة فى معرض غضبه لخذلان الكنيسة لمرشحيه.

وإذا راجعنا خريطة التصويت لقائمة الكتلة المصرية على مستوى الجمهورية سنكتشف خريطة الأصوات القبطية أو شيئًا قريبًا من ذلك، فالكتلة أخذت ٢ مليون و٦٠٠ ألف صوت، منهم مليون و٦٠٠ ألف صوت قبطى، هى ذروة الحشد.

العلمانية والمسيحية.. العقد الواهى

لكن من المهم أن نلاحظ أن الحشد المسيحى والكنسى لم يكن فى أغلبه على أساس دينى ولم يكن ذا تأصيل إنجيلى نصى على غرار ما يحدث داخل الحركات الإسلامية ولكن على أساس الحماية والخوف على الطائفة والحرص على الجماعة المؤمنة.

أيضًا من المهم الانتباه إلى أنه لم يحدث أى تصالح أو لقاء بين الخطاب الكنسى والخطابات الليبرالية والمدنية، بل ظل الخطابان يمثلان حالة من التناقض والتعارض، والرفاق من القوى المدنية والعلمانية لم يعنيهم نشر تلك القيم فى محيط الكنيسة. وهم يعلمون تمام العلم أن إيمان الكنيسة مغاير لمفاهيم الليبرالية والعلمانية بل هى تحارب تلك المفاهيم داخلها، والنخب العلمانية تعرف ذلك جيدًا ولا تعترض على أية ممارسة تحريمية ـ داخل الكنيسة ـ لتلك المفاهيم.

وفى الحقيقة فإن بنية الكنيسة هى محافظة، وأنها فى عمق مقولات خطابها المحافظ الشرقى

تقترب من محافظة التيار الإسلامى، فالكنيسة القبطية لا تنشر الليبرالية ولا العلمانية وما ينبغى لها، حتى لو تعلل بعض رجال الدين بتلك القيم فهو تعلل فارغ، فرجل الدين الأرثوذكسى يتحرك من أرضية النص المقدس الظاهر، والخطابات المدنية الأصيلة، تنطلق من العقل فى اتجاهه الوضعى.

والقبطى يمارس التدين فى مجاله الخاص، يناجى قديسيه، ويقدم القربات، ويصوم طويلًا، ويتبتل كثيرًا وينتظر يد الله تفعل فعلها فى الأشياء، ويترك المفردات الدينية والنصية، تحرك حياته داخل الكنيسة، التى يحرم داخلها أى تشريع أو تأسيس يتناقض مع مقولاتها الدينية.

لكن يأخذ على الكنيسة أنها تركت المجال العام فريسة للعلمنة، يأخذ عليها وأنها تعلن تمسكها بتقاليدها وهذا حقها، ينكر بعض رجالها على قطاع الأغلبية تمسكه بذاتيته، بل وتتعاطف وتؤيد من يعمل على حل ذاتية الأغلبية.

ذات مرة صرح لى رجل دين أنه لولا محافظة المجال العام بالقيم الإسلامية لضاعت المسيحية فى الشرق كما ضاعت فى بلدان أخرى، نحن مدينون ـ يقول الرجل ـ بمناعة الكنيسة وقوة جماعة المؤمنين، للمجال العام الإسلامى المحيط بالكنيسة، الذى تحضر فيه قيم الدين،.. هل ستزدهر الكنيسة والجماعة المسيحية المصرية فى مجال عام علمانى؟

ثم إن مقولة إما العلمانية أو لا، يضع الإسلام ذاته فى محنة كبرى. الإسلام لا يوجد بداخله مؤسسة مؤتمنة على تعاليم الله وتتجلى فيه القيم الدينية. هو دين بلا مؤسسة، الأرض كلها مسجده، ولا يتجلى إلا فى المجال العام، حبسه فى المسجد يخنقه، بعكس المسيحية لا تزدهر إلا فى المؤسسة، مفرقة بين «الله» الذى يتجلى فى المؤسسة، «وقيصر» الذى يتجلى فى المجال العام، وبالتالى علمنة المجال العام وتخليصه من القيم الإسلامية يعنى تفكيك الإسلام ذاته!! وهو إن كان يحقق للجماعة المسيحية راحة مؤقتة، إلا أنه يهدد وجود الجماعة فى المستقبل.

الحوار بين الإسلاميين والأقباط

الإخوان بحسب البرنامج السياسى يرون أن للكنيسة القبطيَّة المصريَّة أدوارًا فاعلة عبر التَّاريخ المصرى، أسهم الإسلام بسماحته فى تدعيمها، وهذه الأدوار تتنوَّع بين ما هو اجتماعى وما هو تربوى وثقافى، ومن رأى الإخوان ضرورة دعم دور الكنيسة المصريَّة فى مجال بناء قيم المجتمع وأخلاقياته، وكذلك مواجهة موجات الغزو الفكرى والأخلاقى الآخذة فى التَّنامى

والموجهة إلى المجتمع المصرى والعربى والإسلامى، مع دعم قيم الترَّابُط الأسرى والاجتماعى والوحدة الوطنيَّة، فى مختلف المجالات المجتمعية، على أنْ يتمَّ ذلك عبر التَّعاوُنِ مع مُختلف مُؤسَّساتِ الدولة والمجتمع المدنى المصرى، وتطوير حوار بنَّاءٍ وفاعل بين الكنيسة من جهةٍ وبين الأزهر الشريف وسائر المؤسسات الإسلاميَّة المدنية الأخرى؛ وذلك للمحافظة على ترابط النسيج الوطنى المصرى والنهوض المجتمعى لأنه مسئولية كل المصريين.

وفى أجواء الثورة كانت هناك ثلاث محطات حوارية بدأت أولها، وكانت البداية تقريبًا فى أجواء مارس من عام ٢٠١١، فقد كان المناخ مشجعًا للغاية لبدء حوارات بين الأقباط والكنيسة مع جماعات إسلامية، عندما اتصل مرشد الإخوان بالبابا يهنئه بعودته سالـما وتطاير الكلام على الدعوة للحوار، وبالفعل حدث اتصال بين الكنيسة والإخوان عن طريق وسطاء:ـ

ـ إن قضية الحوار هى مسألة مبدأ وهناك احتياج لدى الأقباط إليه، وسعى ملحوظ من جهة الإخوان نحوه.

ـ إنه لا صحة لما تم تبادله عن لسان البابا أنه يرفض أو ينفى نية التواصل مع الإخوان، وأن نظرة الكنيسة للإخوان جيدة وأنهم من قوى الاعتدال.

ـ وأن الكنيسة تريد حوارًا جادًا بين مؤسستى الإخوان والكنيسة.

ـ يبدأ الحوار بجس نبض لتأكيد الجدية المتبادلة، ثم اتفاق رسمى على الحوار العام.

ـ تُنتدب لجنة تحضيرية من الطرفين لوضع ورقة إطارية وتصور لأجندة الحوار.

ـ يبدأ حوار موضوعى وصريح على عدة جلسات بتبادل الأماكن بين الطرفين.

ـ ينتهى الحوار بوثيقة يعلن فيها نقاط الاتفاق والاختلاف، على أن تكون الثمرة النهائية هى المحبة والاحترام المتبادل فى نهاية أى جولة حوارية بغض النظر عن النتائج.

ـ الحوارات الأخرى الشبابية والخاصة بالكنيسة تكون تالية وضمن أطر الحوار العام.

ـ الحوار يمثل فيه وفد عن الثلاث كنائس الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك والپروتستانت.

وأن كل وفد له الحق بعد التشاور فى تضمين وفده أى شخصيات يراها مناسبة.

ـ شكل الوفد الدينى الكنسى يمكن أن يضم مدنيين أو يكون كله مدنيًّا.

بالطبع لو أحببنا أن نعلق على تلك النقاط سنجد أن :ـ

ـ الكنيسة وشأن المؤسسات المسيحية وراءها خبرة عريضة فى مجال الحوار خصوصًا بين الطوائف والكنائس المختلفة وواضح أنها تريد تفعل الآلية الحوارية بالشكل الذى أسلفنا.

ـ هناك نية جيدة ومناخ مناسب للبداية فى الحوار لا سيما أن قطاعًا كبيرًا من الأقباط يشعر بقلق ربما يكون مبالغًا فيه من الحراك الإسلامى على المجال العام، فضلا عن ترسبات قديمة وصور نمطية تحتل الذهن والوعى. وبالتالى هناك احتياج حقيقى للحوار، ونية عازمة لفهم عناصر الصورة الإسلامية وتحليل طيفها الواسع، ونحن لم نكن نتخيل أن سقف الحوار سيرتفع بهذا الشكل.

ـ الكلام عن تمثيل الكنائس الثلاث فى الحوار يشى باتصالات تمت بين البابا وممثلى تلك الكنائس وتفويضه أو التنسيق معه.

ـ الحوار مطلوب وجيد ولكن مع تحديد أهدافه ومراميه وأن يكون داخل إطار منضبط يرى أن دور الكنيسة فى الرعاية الروحية ربما يكون من شأنه أن تكون مطمئنة للسياق الجديد الذى تدور داخله التفاعلات الجارية، وأنه إذا اطمأنت فعليها أن تدفع أبناءها للسياق دون تدخل فى رسم اختياراتهم أو تحتجزهم بالداخل للتفاوض بالنيابة عنهم.

ـ من الخطأ الشديد أن يتم الحوار بحسبان أن المؤسسة الدينية فى حياة الأقباط تمثل حزبًا سياسيًّا فمعادلة الكنيسة القابضة والدولة الحامية يجب ألا تعود، وبالتالى الحوار هو فرصة مهمة لإعادة رسم الحدود العامة للكنيسة فى المجال العام ونقل محاذير المجتمع وتخوفاته لعودة الدور القديم، ووضع ميثاق تعاقدى ينظم الحياة المشتركة وبناء تفاهم خلاق ووفاق ثابت بين الشركاء.

ـ الحوار فرصة لجذب الكنيسة أكثر للقضايا العربية والإسلامية وأن تعيد مراجعة بعض الأدبيات الخاصة بالعروبة والتاريخ الإسلامى لا سيما فى إطار الدعوات التى تمتهن العروبة وما شابه ذلك.

ـ الحوار فرصة لهيكلة الحوارات بين المسلمين والمسيحيين داخل الإسلام الحضارى المتحرر من صراعات الماضى والمتجه نحو النهضة.

ـ على الإسلاميين أن يعايشوا مرحلة النهضة وليس خندق الدفاع وبالتالى من واجبهم أن

يتحركوا تحت سقف النهضة بكل ما يحتاجه ذلك من مغامرة وإبداع ومبادرة وشراكة حقيقية لتقوية روح الإيمان والتدين داخل المجتمع المصرى.

ـ لم يتم ذلك الحوار بسبب نظرة ضيقة لبعض التيارات المدنية، التى رأت أن هذا الحوار يخدم الإخوان أكثر مما يخدم الأقباط، وأنه سيرفع عن القوى الإسلامية حرج الوجود فى المجال العام، وهى نظرة ضيقة جدًّا، كما أن البعض اشترط أن يخلع الإخوان كل ارتباطاتهم التاريخية الفكرية والخبراتية أولا، وهذا عبث فالحوار هو حالة ديناميكية مستمرة، تعارفية، وهى بديل العزلة والصدام، ولا يجب أن تنتج ذوبانًا وإن انتهت لتحسين شروط التعايش والتجاور فهذا أفضل من لا شىء، كما أن الكنيسة لم تكن بالمغامرة الكافية لإتمام الحوار والتحرك فيه، ربما البطريرك لا يرغب فى اتخاذ أى قرار جديد.

الجولة الثانية من الحوار

وهو الحوار الذى التقى فيه الدكتور شريف دوس، رئيس الهيئة العامة للأقباط، مع قيادات من حزب الحرية والعدالة ووفد ضم عددًا من النشطاء الأقباط، وكان الحوار ممتدًا حول بعض القضايا التى تخص المواطنة وبناء الكنائس وحرية المعتقد، وقال دوس فى تصريحات صحفية أن الحزب قدم عرضًا لترشيح ٣٠ قبطيًّا على قوائم حزب «الحرية والعدالة» فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لكنهم رفضوا.

لم يكن الحوار ليتم بسبب رأى عام مسيحى رافض يرى أنه إذا كنا سنقيم نوعًا من الحوار مع الإخوان فإننا سنزيد من ثقلهم السياسى، ولا يمكن أن يحدث ذلك ونتخلى عن شراكة التيارات الليبرالية. وقد فشل الحوار لأن الرغبة الحقيقية هى أن تذهب كل أصوات الأقباط للعلمانيين ويجب أن يكون الرهان على هذه الورقة.

وظل هذا الموقف وهو الذى يسود حتى ظهرت نتائج الانتخابات وظهرت قوة التيار الإسلامى وهزالة التيار العلمانى، وفطن البعض أن التعامل أو الحوار لن يزيد أو يضعف من ذلك التيار، وأن التعامل مع هذا الواقع لن يزيده قوة لأنه قوى بالفعل.

الكنيسة الإنجيلية أكثر مرونة من الكنيسة الأرثوذكسية، والإنجيليون عندهم نفس الهواجس وإن لم يخوضوا فى صراعات مع الإسلاميين ولم يحدث أى عنف مضاد معهم من قبل الجماعات الإسلامية كما أن حرية الحركة داخلها أسهل والتنوع أكبر. لذا القرار أبسط لأن الكنيسة أصغر فى الحجم.

وبناءً على خطاب من الدكتور القس صفوت البياضى رئيس الطائفة الإنجيلية والدكتور القس أندريا زكى نائب رئيس الطائفة الموجَّه إلى المرشد العام للإخوان المسلمين، والذى عرضا فيه بعضًا من القضايا التى تهم قطاعًا من الرأى العام، وبناءً على ما تم من تواصل بين الطرفين، استضاف المرشد لقاء يجمع قيادات الكنيسة الإنجيلية مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم اللقاء اليوم الثلاثاء ٢٨ من فبراير ٢٠١٢ بمقر المركز العام للإخوان المسلمين، وقد اتفق المجتمعون على أهمية اللحظة التاريخية التى تمر بها مصر بعد ثورة يناير العظيمة، مما يتطلب من الجميع القيام بمسئوليتهم الاجتماعية والتاريخية للنهوض بالوطن، وقد أكد المجتمعون أن مستقبل مصر رهن بتماسك المجتمع ووحدته، مؤكدين على القيم والمبادئ الأساسية للجماعة الوطنية المصرية، والتى تمثل هويتها الثقافية والحضارية الجامعة لكل أبناء الوطن.

وقد أجمع الحاضرون على أن:

• كل أبناء الوطن شركاء فى مصير واحد ومستقبل واحد.

• النضال المشترك لأبناء مصر بكل فئاتهم، والذى تجلى فى ثورة يناير، يمثل الركيزة الأساسية لوحدة المجتمع، وتعد المواطنة الكاملة القائمة على المساواة القاعدة الأساسية لبنائه السياسى.

• كل أبناء الوطن لهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات طبقًا لأحكام الدستور والقانون، فالمساواة بين الجميع تمثل عماد وحدة المجتمع، والكفاءة المعيار الوحيد لتقلد الوظائف العامة، والمساواة فى الفرص الاقتصادية قاعدة أساسية للعدالة.

• يقوم المجتمع المصرى على التضامن والتكافل والتراحم بين جميع أبنائه، وهو ما يمثل الرابطة العضوية التى تضم كل أبناء الوطن بدون تفرقة؛ مما يوجب أن تقوم العملية التعليمية على نشر قيم التسامح والتضامن وقبول التعددية.

• يمثل احترام العقائد والمقدسات واجب على الجميع، والتصدى لأى ازدراء لعقائد الآخرين أو الحض على كراهيتهم، يمثل مسئولية اجتماعية ملزمة لكل مخلص للوطن.

• ممارسة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية والحق فى بناء وترميم دور العبادة، فى ضوء القانون المنظم لذلك، وحق أصحاب كل ديانة فى الاحتكام لشرائعهم فى أحوالهم الشخصية، وهذا وغيره مما تكفله أصول الشريعة الإسلامية، يمثل جزءًا أصيلًا من قيم المجتمع المصرى، وأساسًا من أسس أصالته الحضارية.

• مشاركة كل أبناء الوطن فى الدفاع عنه، واجب على الجميع، وهو البوتقة التى صهرت كل فئات المجتمع معًا، وصنعت وحدته الوطنية فى مواجهة أعداء الوطن فى الداخل والخارج الذين يريدون الوقيعة بين مكونات الشعب المصرى العريق.

• تمثل القيم الدينية الأصيلة أهم دوافع النهضة؛ مما يستلزم من الجميع استنهاض قيم المجتمع الدينية من أجل تحقيق المستقبل المنشود.

• تفرض المسئولية الاجتماعية على كل القيادات والمؤسسات والحركات الدينية، محاربة كل أشكال التعصب والفتن والتمييز، وتعضيد وحدة المجتمع وسلامته.

• تمثل الهوية المصرية الحضارية للمجتمع إطارًا جامعًا لكل أبنائه، ساهم فيه الجميع، وأصبح ميراثًا لهم جميعًا، وتعد حماية القيم العليا للمجتمع أساسًا للحفاظ على تميزه الحضارى، وواجبًا على أبناء الوطن الذين صنعوا حضارة مصر جميعًا مشتركين على مدى قرون.

وقد أكد المجتمعون أهمية استمرار التواصل بين الجانبين، والعمل على تعميق العمل المشترك، خاصة بين الشباب، والحث على المشاركة الإيجابية، وإعلاء القيم والمثل الدينية العليا، وتحمُّل مسئوليتهم الاجتماعية لمحاربة السلبيات التى أصابت المجتمع فى عهد النظام السابق، حتى يتشارك الجميع فى بناء مصر الجديدة، التى تحقق مطالب وأحلام ثورة الشعب المصرى.

ما بعد البابا

«تنيح البابا شنودة ودفن فى الدير الذى ترهبن فيه، والذى كان يغدو ويروح عليه أسبوعيًّا ويحتج بالاعتكاف داخله فى ذروة صراعاته السياسية. رحل وترك كنيسة قوية، وجماعة نشطة، تنتشر فى العديد من أصقاع العالم حققت تمددًا مؤسساتيًّا غير مسبوق. حرص أن يسلم الكنيسة محوطة بالتقليد المعروف، وتمسك بحرفية النص، متشبثًا بتراث الآباء، ومكن لعلاقات قوية له ولكنيسته بأنحاء المسكونة، ذهب للأبدية بعد أن تلاشى معظم خصومه بعد أن قضى عليهم بالتهميش والعزل.

هل ستنقسم الكنيسة بعد البابا شنودة؟ هل هى قابلة أصلًا للانقسام؟ لا يخفى على أحد أن إستراتيجية الانقسام لعب عليها الكثير، وتم تقديم الدعم لبعض رجال الدين لتأسيس كيانات أرثوذكسية بديلة مثل كنيسة ماكسيموس الذى أنشأ كنيسة بالمقطم تناهض الكرسى القبطى.

والحق العلمى والتاريخى يؤكد أن الكنيسة المصرية القبطية وفى خلفيتها حياة ديرية وحركة رهبانية هى الأعمق والأقوى عبر تاريخ المسيحية، مما يجعلها كيانًا غير قابل للانقسام، بل ويجعلها فى الموقع العابر لهذا السؤال؛حيث تغلبت منذ قرون على الظروف المحفزة للتفتت، بعد أن خاضت حقب التكوين والصراعات والعذابات، وصارت جزءًا من چيولوچيا الثقافة والحفرية الاجتماعية.

والانقسام بعد البابا شنودة أمر غير مرغوب فيه لدى الأقباط؛ لأن الانتماء للمؤسسة صار رغبة وقوة، والكل يريد أن يبقى بداخله والخروج يمثل خسارة، للجميع، لكن الانقسام شىء واستمرار الإصلاح شىء آخر، فالكنيسة ستستمر فى تقبل موجات الإصلاح، وربما تشهد دفعات جديدة.

زمن البابا شنودة انتهى، وفعلت الثوة فعلتها، وترتب على ذلك تعديل فى المشهد القبطى فبعد أن كان المشهد مؤسسى كنسى قابض يخاطب ويناور ويضغط باسم الأقباط، انقسم المشهد إلى جزأين كنسى وشعبى.كنسى سيظل على علاقة مع الدولة فى الحدود التاريخية المعروفة وفى إطار العلاقة بين مؤسسة ودولة قومية. وهنا ستظهر الحاجة للعمل داخل أطر خارج الكنيسة، تعفى المؤسسة من الحرج.

وشعبى كان جزءًا من الظرف الذى كسر الخوف لدى عامة المصريين فى ثورة يناير، سقوط الدولة الحامية، وخروج الأقباط من المؤسسة القابضة، وكسر معادلة الإمساك المزمن، وهز توازن الخوف والاستبداد. جماعة الأقباط فى طريقهم لرفض طلب الحماية من المؤسسة؛ لأن الشارع صار هو المكان الوحيد عمليًّا المؤهل للقيام بهذا الدور وليس من خلال الكنيسة، أو التليفون. وهذا لا يمنع أن تستمر الكنيسة فى عملها طالما استمرت نزاعات التخويف من المحيط والشارع فينسحب الأقباط.

***